

Distr.: General  
1 February 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 1 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 1 شباط/فبراير 2021 موجهة من وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، يلفت فيها انتباه مجلس الأمن إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني (انظر المرفق). وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير أكرم  
السفير والممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 1 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

هذه الرسالة هي متابعة لرسائلي السابقة المؤرخة 1 و 6 و 13 و 26 آب/أغسطس و 16 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر و 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 9 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو و 1 آب/أغسطس و 18 أيلول/سبتمبر و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

فقد واصلت من خلال هذه الرسائل إطلاع مجلس الأمن على الأوضاع الخطيرة السائدة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الهند، وحملة الهند غير القانونية الرامية إلى استعمار الأراضي المحتلة بجلبها مستوطنين من الخارج، وأعمالها العدوانية والعنصرية ضد باكستان، والتي تشكل تهديداً واضحاً ودهماً للسلم والأمن الدوليين.

ولقد مرَّ أكثر من 500 يوم حتى الآن منذ أن فرضت الهند حصاراً عسكرياً غير إنساني وأغلقت قنوات الاتصال في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير القانوني في 5 آب/أغسطس 2019 سعياً إلى إفساد تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على إجراء استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين شعب جامو وكشمير من تقرير مصيره السياسي.

فهذه التدابير الانفرادية لاغية وباطلة وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس الأمن 91 (1951) و 122 (1957).

وبالمثل، فإن مساعي الهند إلى تغيير البنية الديمغرافية للإقليم المحتل، من إقليم ذي أغلبية مسلمة إلى آخر ذي أغلبية هندوسية، بالسماح لمستوطنين من الهند باغتصاب أراضي الكشميريين، تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وتجاوزاً لسلطة قرارات مجلس الأمن السالفة الذكر أيضاً.

وفي آخر محاولة لتنفيذ هذه الأعمال غير القانونية، عدلت حكومة الهند قانون الحكم المحلي في جامو وكشمير لعام 1989، في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بهدف إنشاء ما يسمى "مجالس تنمية المقاطعات" في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني. وأعقب ذلك مهزلة "انتخابات" المجالس المحلية في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، أطلق فيها حزب راشتريا سوايامسيياك سانغ - بهاراتيا جناتا (المتطوعون)، بدعم من حوالي 25 000 جندي إضافي من القوات الهندية، العنان لحملة من الخوف والترهيب لإجراء ما يسمى "انتخابات" وتقديم صورة عن "الأوضاع الطبيعية" كذبا في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني.

إن ما يسمى "العملية/الانتخابات السياسية" في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني هو انتهاك آخر من الانتهاكات السافرة لقرارات مجلس الأمن، التي تنص بوضوح على أن إتيان أعمال غير قانونية من هذا القبيل لا يمكن أن تكون بديلاً لممارسة شعب جامو وكشمير حقه في تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد قامت الهند بنشر جيش احتلال قوامه 900 000 جندي في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني. فأفراده يرتكبون الفظائع وإرهاب الدولة في الإقليم المحتل دون أن يلقوا جزاءهم. ويُقتل ويُصاب أهالي كاشمير الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، في "مواجهات وهمية" وتمثيلية عمليات

”المحاصرة والتفتيش“. واحتُجز عدة آلاف من الأشخاص تعسفاً. ودُمّرت قرى بأكملها عملاً بسياسة العقاب الجماعي. ولا يزال المئات من الزعماء السياسيين الكشميريين، بمن فيهم زعماء تحالف جميع الأحزاب الكشميرية للحرية، قيد الاعتقال في السجون في كشمير وفي جميع أنحاء الهند. وتعرّض الآلاف من الصبية الصغار للاختطاف أو الاختفاء، وأصيب المئات من المتظاهرين بالعُمى، منهم أطفال صغار، بسبب استخدام ”البنادق الهوائية“. فتقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وثقت باستقاضة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني دون أن تلقى جزاءها.

وما الكشف عن عمليات قتل خارج نطاق القانون في شوبيان في 18 تموز/يوليه 2020 تعرّض لها ثلاثة شبّان كشميريين في معركة مسلحة مدبّرة، حيث دُسّت أسلحة قرب أجسامهم بهدف تصويرهم على أنهم ”إرهابيون“، إلا غيُض من فيض من حملة عمليات القتل المنهجية خارج القانون التي تشنها الهند.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الهند كتم أنفاس الكشميريين بهذا المشروع الاستعماري، تسعى إلى إسكات باكستان بتهديدها بالعدوان. ولطالما انتهكت الهند وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. ففي عام 2020، ارتكبت الهند أكثر من 3 000 انتهاك للتراث المبرم في عام 2003 بشأن وقف إطلاق النار، حيث استهدفت المدنيين أساساً على الجانب الباكستاني من خط المراقبة وخط الحدود المعمول بها، مما أسفر عن وقوع أكثر من 276 إصابة بين المدنيين.

وكما أفادت به حكومتها، ففي كانون الأول/ديسمبر 2020 وقع حادث مثير للجزع يتمثل في استهداف مركبة تحمل شعاراً يدل بوضوح على أنها تابعة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. فهذا الاستهداف يهدّد سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم ويعرقل أداءهم للولاية المنوطة بهم. وقد حثّت باكستان مراراً على تعزيز دور فريق المراقبين، بطرق شتى من بينها عمليات إفجاده في مهمات إضافية، والبت في أوجه التعارض في الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار، وإزالة العقبات التي تعترض تنقل أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ووصولهم إلى وجهاتهم. وفريق المراقبين المعزز يستطيع مراقبة الحالة السائدة على طول خط المراقبة في جامو وكشمير والإبلاغ عنها بصورة أفضل.

وقد سبق أن أطلعتُ مجلس الأمن بأن لدينا معلومات موثوقة بها تفيد بأن الهند كانت تعتزم تنظيم هجوم ”ملفّق“ لصرف الانتباه عن الصعوبات التي تواجهها في الداخل، وافتعال مبرر لقيامها بعمل عدواني ضد باكستان. ولقد ثبتت شواغلنا بما كشفت عنه وسائل الإعلام الهندية في الآونة الأخيرة، حيث أثبت أن العمل العسكري الذي نفّذته الهند ضد باكستان في شباط/فبراير 2019 كانت تتوخى من ورائه مساعدة حزب بهاراتيا جاناتا في تعزيز احتمالاته في انتخابات منطقة ”لوك سبها“. وهذا ما يعزز شكوكنا بأن الهجوم الذي شُن في مقاطعة بولواما يوم 14 شباط/فبراير 2019 على قوات الاحتلال الهندية كان عملية ”ملفّقة“ لتبرير العمل الحربي الذي شنته الهند على باكستان في 26 شباط/فبراير 2019. فنظام حزب راشتريا سوايامسيفاك سانغ - بهاراتيا جاناتا الحاكم يواجه معارضة متزايدة لسياساته التي تحرّكها أيديولوجية ”الهندوتفا“ ذات النزعة المتطرفة. فمن الوارد جداً أن يدبّر نزاعاً آخر مع باكستان للاحتفاظ بقبضته على السلطة.

وللوقوف في وجه مناصرة باكستان الصريحة للقضية الكشميرية، تعتمد الهند إلى ارتكاب أعمال إرهاب وتخريب ضد بلدي. وقد قدمت حكومة بلدي إلى الأمين العام وآلية الأمم المتحدة ذات الصلة ملفاً مفصلاً عن مخططات الهند النشطة لارتكاب أعمال إرهابية ضد باكستان، والترويج لها، والمساعدة في

ارتكابها، والتحريض عليها، وتمويلها، وتنفيذها. وتتضمن الوثيقة أدلة دامغة على أن التنظيمات الإرهابية، التي تنشط انطلاقاً من مناطق غير خاضعة للحكم في جميع أنحاء حدودنا الغربية، يُقدم لها التمويل والدعم المادي لشن هجمات إرهابية في باكستان. ففي العام الماضي، سُجل 795 هجوماً من هذا القبيل على جنودنا ومدنيّينا وأهدافنا المعرضة للخطر.

إن موقف الهند العدائي يقترن بالخداع والتضليل. فقد أصدرت منظمة DisinfoLab في الاتحاد الأوروبي، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية تعنى برصد المعلومات المضلّة، تقريراً في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، كشفت فيه بتفصيل عن شبكة تضم أكثر من 750 وسيلة إعلامية في 116 دولة تخضع لسيطرة شركة صورية هندية لترويج الأخبار الزائفة والدعاية الهندية الكاذبة للإضرار بباكستان فيما يتعلق بقضايا شتى، من بينها الإرهاب، لتبرير اضطهاد الكشميريين والترويج لأعمال تخريبية في باكستان. وخلال حملة تشهير دامت 15 عاماً، ظهر المتوفون إلى الحياة من جديد؛ وأنشئت مؤسسات وهمية بالاتحاد الأوروبي واستُغلت، لتحقيق أغراض منها تنظيم زيارة برعاية الدولة إلى إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني؛ وأدرجت أكثر من 10 منظمة غير حكومية وهمية في قوائم مجلس حقوق الإنسان وفي محافل أخرى من أجل التشهير بباكستان.

وفي ظل هذه التطورات، ينبغي حثّ حكومة الهند على ما يلي: (أ) التعجيل برفع الحصار العسكري المستمر وإلغاء الإجراءات غير القانونية والافردية المتخذة منذ 5 آب/أغسطس 2019 في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني؛ (ب) رفع القيود المفروضة على الاتصالات والتنقل والتجمع السلمي؛ (ج) الإفراج فوراً عن المحتجزين من الزعماء السياسيين الكشميريين والسماح لهم بالتعبير عن رغبات شعب كشمير؛ (د) إطلاق سراح جميع الكشميريين المحتجزين بصورة تعسفية وغير قانونية؛ (هـ) تجميد وإلغاء قواعد الإقامة الجديدة وقوانين الملكية التي تهدف إلى تغيير البنية الديمغرافية لإقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال غير القانوني؛ (و) إلغاء القوانين الجائرة التي تمكّن قوات الاحتلال الهندية من مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء في مواجهات زائفة؛ (ز) السماح بدخول مراقبي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والمراقبين ووسائل الإعلام الدولية إلى الإقليم المحتل.

ويجب على المجلس، تمشياً مع المسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن يبقي الحالة في جامو وكشمير قيد نظره وأن يضطلع بدوره الصحيح تقادياً للتهديدات التي تشكلها الهند للسلام والأمن الدوليين.

ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يمارس سلطته القانونية والأخلاقية لضمان تنفيذ قراراته بشأن جامو وكشمير التي تضمن حق الكشميريين غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

(توقيع) مخدوم شاه محمود قريشي